# الفصل الحادي عشر

# بذور التكوينات الحزبيّة الثوريّة

# الفصل الحادي عشر

# بذور التكوينات الحزبيّة الثوريّة

- أوّل حزب سياسي سرّي في طرابلس
- ثورات غومة.
- ميلاد الحركة الليبراليّة في تركيا

# الفصل الحادي عشر

# بذور التكوينات الحزبيّة الثوريّة

قدّمنا في الفصل السّابق عرضا مختصرا لتوسّع النفوذ السنوسي في السّودان الأوسط، ومقاومته الطويلة للغزو الفرنسي للإقليم، إلى أن استطاعت القوّتان الفرنسيّة والإيطاليّة من الهيمنة عليه وعلى ليبيا وجوارها المغربي. وممّا لا شكّ فيه أن الكفاح المسلّح الطويل الذي خاضته القبائل الليبيّة بقيادة السنوسيّة، على الرّغم من أنه لم يحقق الإنتصار الدّائم لها بسبب عدم التكافؤ في أدوات الصراع، إلا أن هذا الكفاح أكسب القيادات الليبيّة الممثلة في الزعماء والشيوخ الذين ذكرنا أبرزهم، تجربة ومرانا على فنون القتال والمناورة، سنجد أنها استفادت منهما في مواجهتها للغزو الإيطالي الذي اجتاح أراضيها، فأذاقت الغزاة معاناة وأهوالا في حرب ضروس لم يكونوا يتوقعونها.

ولقد كان حديثنا منصبّا على تلمّس التكوينات الأولى لتبلور حركة وطنيّة تمثل السكان وتقودهم في معترك الصراعات الدّوليّة التي أحاطت بالبلاد عشيّة إنهيار الإمبراطوريّة العثمانيّة، ونعني بها السنوسيّة التي بدأت كطريقة صوفيّة متفتّحة، لتتحوّل بفعل الظروف وتطوّر علاقات القوى، إلى حركة وطنيّة جامعة إنغمست في النشاط السياسي. وكان مجال هذا النشاط موجّها في الدواخل، ومنطلقا منه إلى الجوار الأفريقي، لأن الإدارة العثمانيّة ركزت تواجدها في المدن على سواحل البلاد الليبيّة المترامية.

## أوّل حزب سياسي سرّي في طرابلس

وفي تلك الأزمان التي ساد فيها القبول بالحكم العثماني كخلافة إنبسطت في جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي في المشرق والمغرب، إلى البلقان والجنوب الأوروبّي، لم تنشأ منظّمات محليّة مستقلّة، أو حركات ذات أهداف سياسيّة مناوئة لذلك الحكم. ولكن مع انبعاث تحرّكات وتبدّلات في هيكل السلطة باسطامبول التي دخلت معمعة الصراعات والحروب الأمميّة، فقد وجدت هذه الصراعات لها صدى – ولو كان خافتا- في ولاية طرابلس الغرب (ليبيا). إذ كشف المؤرّخ الفلسطيني د. أحمد صدقي الدجّاني عن وثيقة

عثر عليها في "دار المحفوظات التاريخيّة" بطرابلس.[1] وحلل ما ورد فيها من تحقيقات أجرتها سلطات الأمن العثمانيّة بتاريخ ٦ إغسطس ١٨٨٣ مع المثقف والناشط السياسي إبراهيم سراج الدّين الذي وفد إلى البلاد من المشرق العربي، بتهمة تشكيل جمعيّة سريّة مع شباب وطنيين في مدينة طرابلس[2]. وقد استأجروا مقرّا يلتقون فيه هو مقهى "مصطفى آغا" بالقرب من شارع ميزران، "ونظموا لجمعيّتهم قانونا ونظاما داخليّا للجناح العسكري فيها. ويوضّح قانون الجمعيّة الذي أطلقوا عليه تسترا إسم (فوائد ونصائح خيريّة) أفكار الجمعيّة وأساليبها في العمل. وهو يضمّ عشرين فائدة تشرح أيضا أهدافها وتقاليدها ومثلها". ويعتبر ما احتواه هذا القانون بمثابة برنامج إصلاحي للبلاد نصّ على أمور كثيرة لإصلاح سياسات الولاية، مثل تعميم التعليم وترقيته وجعله إجباريا، وإدخال التعليم المهني بإنشاء مدارس عليا للطبّ والصناعة والهندسة والإدارة والشئون العسكريّة، وربط الدّواخل والأرياف بمراكز الحكم في العاصمة، والإرتفاع بمستوى سكانها وذلك بنشر "الجمعيّات الوطنيّة" بينهم، مع الإهتمام بالأقليّات "كالتوارق والسّودان وإقامة علاقات طيّبة معهم"، وأنه "يجب على الجمعيّة أن تسعى في السياسة والكياسة إلى أن ترى أموال اليهود والنصارى برأي محبّي الوطن في الأعمال النافعة". إلاّ أن بيان الجمعيّة ذكر أنه :"يجب على كلّ عضو من أعضاء الجمعيّة أن يعلم كلّ من له طمع في بلادنا ولا سيّما تصرّفات الجمهوريّة الفرنساويّة في تونس والجزائر". وحثّ قانون الجمعيّة "كلّ عضو من أعضاء الجمعيّة أن يظهر لإخوانه تمام الغيرة على وطنه ودينه وجنسه ولغته، وعلى نساء المسلمين وأطفالهم وعوائدهم وشرفهم الذي عبث له الزمان". وفي الناحية التنظيميّة نصّ قانونها على تثقيف أعضائها بالقراءة ومطالعة الصحف لأنها "تحرّك الدول وتسكنها"، "وأنه "يجب على الجمعيّة أن تستسهل كلّ صعب حتى تكثر الجمعيّات في البلاد بحيث تجعل غرضها المقصود تكثير جمعيّات الوطن. فإذا كثرت الجمعيّات وحصلت المناظرة والمسابقة بينها إلى فعل الخير تكون قد وصلت إلى الدرجة المقصودة التي لا صعوبة بعدها". أمّا في الجانب العسكري لأغراض الجمعيّة فقد توجّهت إلى ضبّاط الجيش العثماني في الولاية، ووضعت لنشاطها نظاما من سبع موادّ وأسمته "نظامنامه عسكريّة" شرحت فيه أن وجود هؤلاء الضبّاط بكثرة في الولاية وانتشارهم في أطرافها "من غير شغل مما يستدعي دقة النظر خوفا من وقوع نظير ما وقع غير مرّة من المحذور، ناسب أن تخصّص مجامع يجتمعون فيها في سائر الأوقات لمطالعة بعض الجرائد الحربيّة والمذاكرة في فنونهم". على أن يكون "لكلّ مجمع رئيس ونائب رئيس

---

١ يُنظر كتابه "ليبيا قبل الإحتلال الإيطالي" – مطبعة الزيتون بالقاهرة ١٩٧١- إعتبارا من ص ٣٤٨-٤٠٩.

٢ تتكوّن الوثيقة من ٣٤ صفحة باللغة العربيّة بعنوان "مستنطق عربي العبارة قرار نامة سنك أصلي وعيني" ووقع عليها المستنطق عبده ٠خليل دريبيكه ومعاونه محمد الطيّب المرابط

وكاتب وأمين صندوق. وهذا التعيين إمّا أن يكون بالقرعة أو بالإنتخاب والحكم للأغلبيّة". ونفس القواعد وضعت للخليّة المدنيّة التي سُمّيت "قرانتخانة" التي عليها أن تجتمع في الليل والنهار، "وفي الليل لقراءة كتب الجغرافيا والتواريخ والنظامات العدليّة، أمّا في الليل فمطالعة الجرائد". واللوائح الداخليّة للجمعيّة نظّمت الإشتراكات والمساهمات الماليّة في شقيها المدني والعسكري.

وكان المنظّمون والمشرفون على الجمعيّة، بجانب مؤسّسها إبراهيم سراج الدّين، نخبة من مثقفي المدينة وأعيانها أبرزهم أحمد النائب الأنصاري مؤلف كتاب "المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب" والذي شغل منصب عميد البلديّة، و"شيخ البلد" آنذاك حمزة ظافر المدني أخ زعيم الطريقة الصوفيّة المدنيّة الذي كان مقرّبا من السلطان عبد الحميد. ويُذكر أن الشيخ حمزة أرسل إلى طرابلس مع الوالي الجديد الوزير محمّد نظيف باشا سنة ١٨٨١، وأسندت إليه مهمّة سيلسيّة بمرتب بلغ ٥٠٠٠ قرشا وعلاوة سفر قيمتها ١٠٠٠٠ قرشا ونيشان المجيديّة من المرتبة الثالثة، وذلك بعد إحتلال فرنسا لتونس في نفس السنة، ولجوء حوالي مائة ألف من التونسيين إلى طرابلس، خاصة عقب حدوث الإنتفاضة في الجنوب التونسي. ويبدو أن الشيخ كان له تأثير عليهم – عبر نشر طقوس الطريقة المدنيّة بينهم- إمتدّ إلى داخل الحدود التونسيّة، وخشيت السلطات المحتلّة من حدوث قلاقل وتمرّد شعبي ضدّها، ممّا جعل الحكومة الفرنسيّة تضغط على اسطامبول، فترضخ وتسحب الوالي نظيف باشا من منصبه في طرابلس، لأن علاقته ساءت مع القنصل الفرنسي بطرابلس "فيرود".[٣] كما انضمّت إلى الجمعيّة طائفة من شباب المدينة كان من بينهم : محمّد عارف أفندي البالغ من العمر ١٩ سنة ومهنته كاتب ضبط بالمحكمة الإبتدائيّة، ومصطفى القلالي البالغ من العمر ٢١ سنة، ومهنته كاتب (سكرتير)، وإبراهيم مصطفى باكير البالغ من العمر ٢٦ سنة وهو من مثقفي البلاد، وعبد الكريم أفندي باش كاتب المحكمة الإبتدائيّة، ومحمد البوصيري السّاعاتي، وعلي الإزمرلي التاجر وأخوه إبراهيم، ومحمّد الباهي. وأخذوا يتلقون الدروس والإرشادات على أيدي السراج، إذ ورد في محضر التحقيق معه : "صاروا يأتوني نحو ساعة في كلّ ليلة لكتابة بعض المسائل المذكورة، وجميع الذي كتبوه من المساني لا أعلم عدد مسائله، ولكنّي أعلم أنهم نقلوا بعضه منّي في المدرسة المذكورة وبعضه في محلّ نومي وبعضه في القراءتخانة، وجاء في إفادة عبد القادر المكي أحد الشهود :"إن سراج نزل عند المدني بالمدرسة فصار يتردّد عليه، وفي أحد المرّات وجده محفوفا بذوات متعدّدة من أهل البلاد، حتى أنه في أحد الأيّام جمع منهم تسعة نفر عرف منهم أسماء سبعة في العِلّي[٤] الكائن بداخل البلدة بين المدرسة

---

٣ تشايجي (مرجع سابق) ص ١١٦

٤ وصف ليبي للبيت ذي الطابقين

المذكورة والحمّام، وقال لهم سراج نريد نعمل جمعيّة جغرافيّة. وبعد أن وافقوه على ذلك اجتمعوا وتحالفوا بالطلاق أن الذي يحدث منه لا يبوحون به" كما جاء في أقوال بعض المتّهمين والشهود أثناء المحاكمة بأن سراج "تذاكر معهم على أن يجعلوا كومبانيّة – أي شركة أو رابطة- لأجل أن يتحدوا ويتفقوا على أن يشهروا الإسلام حيث ضاع بعدم الإتفاق، وأن يتحالفوا بأن لا يظهرون السرّ. وأن يفتحوا أبصارهم على أن لا يكونوا مثل تونس ومصر الذين أخذوهم النصارى" و في أحد الأقوال أن سراج شرح جولته في الأقطار التي زارها –مصر والجزائر وتونس وبنغازي- وما رآه من تدهور الأحوال وسيطرة الأجانب على مصر، "وأن يأتي الفرنسيين والإنجليز إلى هذه البلدة يأخذها في ساعة واحدة، لأن الأهالي ليست لهم آلة حربيّة، ولو كان يجد يتسبّب في شراء السلاح للأهالي، وقال إنه تكلّم مع حضرة الفريق باشا بأنه إذا إوتي بسلاح إلى هذه البلدة فهو ينزّله". ومن بين التهم الموجّهة لمؤسّس/هذه الجمعيّة السريّة أنه أنشأ شبكة واسعة من ألأنصار ووزّع بينهم المهام، بهدف تعبئة الجمهور وحثّه على إقتناء السلاح، والتيقظ ممّا يتهدّد البلاد من أخطار أجنبيّة. ومن بين أنشطة الجمعيّة أن سراج كان يعدّ خطبة الجمعة مكتوبة، وتولى أحمد النائب وحمزة المدني إعطاءها للشيخ بشير إمام جامع "الناقة" ليخطب بها الجمعة، وممّا جاء فيها :"عباد الله ... أما تخافون عقاب الملك الديّان. تمرّ بكم الأيّام والليالي وأنتم غافلون وتوقظكم حوادث الغرب والشرق وأنتم نائمون. أما علمتم بمن جزّر الجزائر وهو إلى حيّكم سائر؟ أما علمتم بمن سوّد وجه الخضرا وتفرّغ إلى افتراس الأخرى؟ أما علمتم بمن شرب النيل وكيف تقلص في واديه ظلكم الظليل؟ فاتقوا الله عباد الله!"

وعندما قبضت السلطات على أعضاء الجمعيّة وفي مقدّمتهم إبراهيم سراج الدّين وأحمد النّائب وحمزة المدني أجرت معهم تحقيقا دام أربعة شهور. وفي المرافعات التي تضمّنها تقرير المستنطق المكوّن من ٣٤ صفحة، دافع المتهّمون عن أنفسهم وقضيّتهم دفاعا تنضح منه النزعة السياسيّة الثوريّة التي اتسم بها نشاطهم السرّي؛ فسراج الدّين ردّ على قول المستنطق بعدم جواز تشكيل جمعيّة واعتماد قانون لها "لأن القوانين من واجبات الدولة وليس الأفراد" ، ردّ على ذلك :"بأن القانون ليس مختصّا بالدولة، بل يوجد كتاب طبّ يسمّى القانون" (ويقصد به هنا كتاب الفيلسوف الطبيب الشهير إبن رشد)، أمّا إنشاءه "للقراءتخانة" فقد أخبر عنها الوالي، لعلمه "أن الوالي يرغب في مثل هذه المشروعات المعدومة بين مسلمي هذا الوطن". وعندما سئل عن سرّ وجود قصاصتين من جريدتين تصدران في مصر وبهما منشور باسم الجمعيّة الوطنيّة المصريّة (ربّما يعني الحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل) وصفه المحقق بأنه "يحتوي "على كلام يتضمّن تهييج الأهالي وتحريضهم على القيام على الحكومة وخلع الطّاعة"، وإن إحتفاظ سراج بالمنشور يشي بصلته بالعرابيين في مصر. وكان جوابه طويلا شرح فيه موقع طرابلس الغرب،

وانعدام الكثير من المرافق الإجتماعيّة والتعليميّة فيها وإهمال طرق التجارة السّودانيّة وعدم المحافظة على نقط المياه بوطن التوارق، وانتقد الحكومة العثمانيّة لموقفها من هجرة التونسيين متسائلا"هل أرادوا أن يقول المؤرّخون إن التونسيين إستغاثوا بالدولة العليّة في سنة كذا، وأنها أرجعتهم بعد أن ساءت حالهم؟" كما أخذ على السلطات إهمال تدريب الأهالي على السلاح قائلا :"ومن العجب أن حكام طرابلس لم يسعوا إلى إنشاء جيش وطني بطرابلس بعدما حصل لجيرانهم ما حصل. فهذا الأمر عند أرباب السياسة لا بد أن يكون لأحد أمرين؛ إمّا لعدم حسن سياسة الحكام الطرابلسيين مع الأهلين حتى كرهوا أن يستعدّوا للدفاع عن وطنهم، وإمّا لسماع البعض بعض دسايس الأجانب الذين يكرهون ذلك. ولا يخفى أن أعظم دليل على حبّ الوطنيين لأوطلانهم وحكامهم رغبتهم في الدخول في العسكريّة".

وقد سبق للمتهم أن أقام في الجزائر وتزوّج فيها ومارس النشاط الثقافي والسياسي، مما أسفر على طرده منها، فجاء إلى بنغازي قادما من مصر بطريق البرّ، وأقام فيها لفترة شهرين قابل خلالهما رئيس بلديّتها الحاج أحمد المهدوي، وكذلك قابل قنصل إيطاليا وقنصل بريطانيا هناك، وذلك قبل أن يأتي إلى طرابلس. وبما أن القنصل الإيطالي أعطاه خطاب توصية إلى زميله قنصل إيطاليا في طرابلس يثني فيه عليه، فقد حامت الشبهات حول هذه العلاقة وبالتحديد مع الممثّل الإيطالي في بنغازي، ولذلك إستجوبته المحكمة حول هذه العلاقة لاسيّما أنه بعث، وهو قيد الإعتقال، برسالتين إلى القنصل الإيطالي في طرابلس يستنجد به. وفي الرسالة الأولى يقول للقنصليّة[٥] "إني قد صرت اليوم أسيرا في السجن بغير ذنب ولا سبب. فإن أردتم أن أكون لكم عبدا طول عمري فقولوا إن فلانا كاتبا بالقونسولاتو، ولا تتركوا أخاكم تأكل لحمه الحيوانات، فلعلّ محاكمتي تكون بوجه العدل بمحاماتكم عنّي". ولأنه أمل أن يحصل على جواز سفر إيطالي ينجيه من السجن، فقد أرفق بالرسالة وصفا لهيئته يقول فيه "سليم العينين غير مقرون الحاجبين عربيّ اللّون مربوع القامة أسود الشعر وعمره ٢٨ سنة". أمّا في الرسالة الثانية فيشير إلى قضيّة طرد اللاّجئين التونسيين (والجزائريين) مستنكرا، ومبديا إستعداده لجلب "أفاضل نبهاء الجزائر وتونس من أهل الغيرة والعلم والعمل حتى من ضبّاط العساكر... وكذلك أتمكن في أقرب وقت عقد شركات تجاريّة مربوطة بأصحاب البنوك في إيطاليا وألمانيا. وأرباب البنوك يدفعون للعرب بضائع أوروبّانيّة يذهبون بها إلى السّودان ويستلمون منها بضائع سودانيّة... وبهذه الطريقة يكون السودان ميدانا واسعا تجول فيه التجارة الطليانيّة والألمانيّة فقط. ولا يخفى أن الصحراء توجد فيها نقط قليلة من المياه، والفرنساويّون

٥ سنثبت الإقتباسات كما وردت في الأصل، رغم الأخطاء التي كانت تعكس مستوى اللغة في ذلك العصر.

يحاولون إمتلاك بعض تلك النقاط. وإذا امتلكوا بعضها تنقطع طرابلس عن السودان وهذا هو قصد الفرنساويين". وقبل ذلك طلب "لو أن دولتكم ودولة ألمانيا يساعداني على الإقامة في طرابلس بأي صفة كانت ولو بصفة سوّاح". ثم يستطرد قائلا "ولا يخفى أن إسم السلطان وعقيدة الشيخ السنوسي كافيان للإمن على البضائع في السّودان. وأعلمكم أن أكابر أتباع السنوسي يحبونني كانفسهم، وأفضلهم خال من أخوالي، وأخبركم أني أعرف كلّ حركات الفرنسيين ونواياهم في أفريقيا، فلو مشى الفرنساوي في هواء أفريقيا عرفت أثره فيه. ولي في الجزائر مولود حجبني عنه الفرنساويّون الذين لا أجد على من أشكوهم إلا على مثلكم". وفي التحقيق معه حول هاتين الرسالتين تقلبت وتناقضت أقواله بين الإنكار والإعتراف، وسنرى أنه بعد أن قضى ثمان سنوات في السجن، عاد واعترف بأنه كاتبهما، وسنعود لشرح ذلك. [٦]

وقد أسفرت نتائج المحاكمة والتحقيقات عن: توجيه التهمة إلى سراج والنائب والمدني حيث "تبيّنت خيانتهم للدولة العليّة بإلقاء الفساد والإختلال الموجبان لسلب راحة العموم وتسهيل أسباب دخول الأجانب في هذه الألوية التي هي من الممالك الشّاهانيّة المحروسة"، ولذلك إعتبرت المحكمة القضيّة "نوعا من الجناية"، فحكمت بالسجن على سراج الدّين :"لتشكيله جمعيّة إفساديّة ولتنظيمه لثلاثة قوانين، ولتحرير مكتوبين، وتهجّمه على الدّولة في الخطبة، وتهييج الناس، وذكره إلتحاق تونس ومصر والهند بدول الأجانب"، وبنفي كلّ من أحمد النّائب وحمزة المدني إلى اسطامبول لتعاونهما وتواطئهما مع سراج. كما قضت المحكمة بالإفراج عن مجموعة الشباب "لحداثة سنّهم وعدم قوّة تمييزيّة لهم يعرفون بها ما يضرّ وما ينفع... فلا لزوم لإدخالهم مع المظنون عليهم بوجه من الوجوه"، وكذلك الإفراج عن الشيخ بشير إمام جامع النّاقة "لكونه من معلمي الأطفال الذين لا يميّزون الكلام المهيّج من غيره". [٧] - على أنه بعد مرور ثمان سنوات على إبراهيم سراج وهو في السجن، وكان ذلك في مارس ١٨٩، جرى توريطه في تهمة أخرى جمعته مع سجينين آخرين كانا معه في سجن السراي الحمراء. وعندما جرت محاكمتهم ما بين ١٨٩١ - ١٨٩٢ لقّقت التهمة لسراج لكونه إدّعى أنه المهدي المنتظر، وكاتب في ذلك بعض الشيوخ والقضاة في الولاية، واعترف برسائله إليهم حين عُرضت عليه. ويستدلّ من التحقيقات أنه أشاع عن نفسه هذه التهمة للفت أنظار العامّة الذين كانوا "يتبرّكون" بمثل هذه المعتقدات وينتصرون لصاحبها، في محاولة منه – كما يبدو- علها تنقذه من السجن. ولكن صدر حكم جائر وصارم ضدّه هذه المرّة وهو الإعدام. ولم يمهله عذاب السجن طويلا حتى توفي فيه في إبريل ١٨٩٢. أمّا السجينان الآخران اللذين جمعتهما معه هذه التهمة فكانا : الحاج محمّد بوربعيّة، وهو صاحب مكتبة بطرابلس، سبق إتهامه بمناوئة الوالي أحمد راسم، وجرى

---

٦ "ليبيا قبيل الإحتلال الإيطالي"ص ٣٥١ – ٣٧٦.

٧ نفس المرجع ص٣٧٧

إستدعاؤه إلى أسطامبول. وبعد أن عاد زجّ به الوالي في السجن لأنه "مظنون عليه بإخلال الأسايس – أي الأمن- وإلقاء فساد بالولاية وتحريكات". والثاني يوسف عبد الجليل الصيد، وكان محاميا شابّا. والتهمة الموجّهة إليه وأدخل بسببها إلى السجن كانت أنه "تجاسر بتحقير ذات الحضرة السلطانيّة، فحسب قول علي بقبق أحد الشهود الذي إلتقاه، إنه سمع منه تنديدا بالظلم في البلاد ودعوة بأن ينصر الله "الفرنسيس" كشعور بالغيظ والإمتعاض، فلمّا ردّ عليه الشّاهد "لا تقل الله ينصر الفرنسيس، ألله ينصر السلطان" أجابه الصيد " ينصره على خيمتك"! وزاد على ذلك بأن خليفة المسلمين "أمّه روميّة"، وبذلك عدّ ذلك تجاسرا وتطاولا وتحقيرا لذات الحضرة السلطانيّة.

ويذكر هنا أن هذه الحركة السريّة المنظّمة وذات الطّابع الثوري في مجتمع المدينة، قد خلقت حراكا سياسيّا بين قادة الرأي العام في البلاد من وجهاء وأعيان ومثقفين، لا سيّما أن فرنسا ضمّت تونس كمحميّة لها فترة حكم محمد نظيف باشا (١٨٨١ – ١٨٨٢) "وقد سبّب هذا الأمر تظاهرات كثيرة في أنحاء ليبيا ضدّ الرّوم المكروهين"[٨]. وعزّز هذا الكره القوى المدنيّة والدينيّة. وكانت النتيجة أن أضحى المسلمون مع القبائل التي كانت تتململ تحت الحكم التركي متعلقين فجأة بالسلطان التركي، وهو خليفة الإسلام، ومخلصين له". ثم يفيدنا هذا المؤرّخ بأن تركيا أرسلت الفريق وصفي باشا لاتخاذ ترتيبات أمنيّة جديدة صارمة خوفا من إمتداد الغزو الفرنسي أو غيره إلى طرابلس، فأغلق المدرسة الصناعيّة التي إفتتحها سلفه عزّت باشا سنة ١٨٧٨ وحوّلها إلى ثكنة عسكريّة، وصارت أبواب المدينة تقفل ليلا ويتمّ التأكد من الداخلين إليها والخارجين منها، ووضعت إستحكامات جديدة وأحضرت أسلحة وذخائر من تركيا.[٩] أي أن خطر غزو أجنبي كان مخيّما على البلاد، ولا يُستبعد أن هذا التنظيم السرّي قد جاء ردّ فعل لهذه المخاوف، كما ورد في التحقيقات.

جاء بعد ذلك حكم الوالي أحمد راسم الذي جرت خلاله هذه الأحداث، والذي كان من أطول عهود الحكام العثمانيين، إذ دام ١٦ سنة (من ١٨٨٢ إلى ١٨٩٨)[١٠]. ولذا فقد تسنّى له أن يهتمّ بأحوال البلاد، فأدخل إصلاحات وعمرانا في كافة المجالات أهمّها كان إنشاء مدرسة للبنين والبنات وإيصال مياه الشرب بالأنابيب إلى المدينة من بئر "بومليانة"،

---

٨ حسب تعبير كاكيا في كتابه "ليبيا خلال العهد العثماني الثاني" ص ٤٠- دار الفرجاني، طرابلس ١٩٧٥

٩ نفس المصدر" ص٤٠.

١٠ ممّا يُستغرب له أن إسم هذا الوالي، رغم طول حكمه وشهرته في تحقيق الإصلاحات، قد سقط من قائمة الولاة التي أثبتها روسيّ في كتابه "ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة ١٩١١" ص ٤١٧، بل ذكر محله الوزير أحمد نظيف الذي لم يبق في المنصب إلاّ سنة ونصفا ١٨٨٠ - ١٨٨١،ولكن نسب إليه سنوات حكم راسم الستّ عشرة، بيد أن كلا من ناجي ونوري في كتابهما "طرابلس الغرب"ص ٢٠٢ ترجمة أكمل الدين محمد إحسان – دار الفرجاني بطرابلس ليبيا ١٩٧٣، وكذلك كاكيا، مرجع سابق ص٤١، قد أثبتوا إسم هذا الوالي ومدّة حكمه. وكذلك إعتمد عليهما أحمد صدقي الدجّاني في كتابه موضوع البحث.

ورصف شوارعها، وإنشاء الأسواق ومستشفى بمائة سرير، وإدخال زراعات جديدة بما فيها تنمية دودة القز... إلخ. ولم تقتصر هذه الإنشاءات على مدينة طرابلس، بل شملت بقيّة مدن ومراكز الولاية الأخرى.

إلا أن تلك المرحلة، إضافة إلى تناوب ولاة البلاد على حكمها لفترات قصيرة، تراكمت فيها تداعيات العصيان والتمرّد والثورات، لا سيّما في الدواخل والأرياف، والتي وسمت العهد العثماني الأوّل (١٥٥١ – ١٧١١) ثم العهد القرمانلي وتأسيس دولته الوطنيّة شبه المستقلة (١٧١١- ١٨٣٥) وأخيرا العهد العثماني الثاني (١٨٣٥ – ١٩١١). وقد مرتّ بنا مشاهد من هذه الإنتفاضات وقادتها، وما آلت إليه من تداعيات ونتائج. وكما هو معروف فأسباب هذه الإنتفاضات وبواعثها كانت الصراعات القبليّة التقليديّة، أو تتعلق برفض جباية الضرائب، وهي الدّخل المحلي الوحيد للإدارة العثمانيّة، إذا استثنينا تجارة القرصنة ثمّ تجارة القوافل والرقّ. وثمّة قيادات ورموز إشتهرت أثناء هذه الإضطرابات في جميع عهود الحكم المذكورة.

وإذا ما ركزنا على العهد العثماني الثاني الذي بدأ في ٢٦ مايو سنة ١٨٣٥، بالإطاحة بالعهد القرمانلي الوطني شبه المستقلّ، وألقينا نظرة خاطفة على الوضع الميداني لمناطق النفوذ في البلاد والحكم القرمانلي يلفظ أنفاسه الأخيرة، لوجدنا أن رؤساء القبائل وأفخاذها كانوا يتناوبون السيطرة على هذه المناطق، ففي مصراتة كانت عائلة الأدغم التي خاضت معارك مع الجيش العثماني، وفي ترهونة كانت عائلة المريّض، وفيما بين ورفلة والقبلة وفزّان كانت عائلة سيف النصر. ولقد سبق لنا أن أشرنا إلى مصير زعيم أولاد سليمان الشيخ عبد الجليل سف النصر، إذ وقع سنة ١٨٤٢ في كمين، إذ قامت قوّة بقيادة حسن بك البلعزي بتطويقه بين سرت وأبي نجيم. وإثناء إنسحابه قاوم مع بقيّة رجاله في معركة سقط فيها مع ولديه وأخيه سيف النصر في موقع ما يزال يسمّى (قارة عبد الجليل) [11]، وكذلك سقط فيها مصطفى الأدغم وأحمد المريّض. وبذلك ألحقت فزّان كقضاء بطرابلس سنة ١٨٤٢، وعُيّن البلعزي واليا عليها لفترة طويلة ومنح لقب باشا. أمّا قبيلة أولاد سليمان التي تشرّدت فقد لقيت مأوى لها في السّودان الأوسط، ولعبت أدوارا هامّة في الصراع هناك، أثناء المقاومة ضد الغزو الفرنسي التي قادتها السنوسيّة، وهو ما فصّلناه في الفصول السّابقة.

---

١١ يرجع إلى روسي ص 365 .لتأكيد ذلك وتشايجي ص ٤٠ -٤١ وهناك روايات متضاربة عن مقتل عبد الجليل ذكرها روسي وريتشاردسون وناختيجال فيما دونوه في كتبهم، وروى روسّي (ص ٢٦٥) ما أشيع من أن القنصل البريطاني وارنجتون، وشى بمكان تواجد عبد الجليل لموعد ضربه له عارضا عليه معاونته في أن تكون له السيادة على فزّان شريطة الكفّ عن تجارة الرّقيق، وما أن خرج من الإجتماع حتى داهمه الجند. ونفس القنصل نصح محمدا بن عبد الجليل بأن يجلو مع قبيلة أولاد سليمان وحلفائها إلى بورنو وكانم حتى ينجو من قبضة الأتراك

وإذا ما ذهبنا نستقصي أبرز قادة الثورة في العهد العثماني الثاني، فسنجد إسم غومة عون المحمودي شيخ قبيلة المحاميد، الثائر الدائم في ذلك العهد، والذي تزعّم انتفاضات متوالية، واتخذ من الجبل الغربي (نفوسة) والجفارة في إقليم طرابلس الغرب معقلا له، حيث سيطر عليها وأصبح فيها السيّ المطاع.

وبمجئ العهد الجديد وجّه قائد الأسطول المحتلّ الفريق مصطفى نجيب باشا نداءه للرؤساء والسكان بالولاء والطّاعة، فاستجاب له غومة وجاء إلى طرابلس مع أنصاره واستقبل بالكرم والترحيب، ولكن ما لبث أن ألقى عليه القبض، فأحجم الزعماء الآخرون عن المجيء إلى العاصمة مخافة أن يلقوا نفس المصير. وهذا ما حمل الوالي الذي تلاه محمّد رائف باشا[١٢] على إطلاق سراح غومة، الذي ما أن عاد إلى معقله حتى واصل انتفاضته وطرد الجند الأتراك المعسكرين في غريان سنة ١٨٣٧، واستولى على الزاوية وزوارة، ووصل زحفه إلى غربي مدينة طرابلس وجنوبها، حيث تصدّت له قوّات الجيش وأوقفت زحفه دون الإنتصار عليه. وفي عهد الوالي محمّد أمين الذي بدأ في يوليو ١٨٤٢، سعى إلى استمالة غومة الذي دخل طرابلس في سبتمبر من نفس العام، ومنحت له رتبة كبير الباشوات (Kapici Basi) ومرتب قدره ثلاثة آلاف قرش، فجلب عائلته للإقامة معه. ولكن بعد ثلاثة أشهر أستدرج إلى وليمة أقامها الوالي، وقُبض عليه خفية وأبعده إلى اسطامبول. وعندما علم سكان الجبل بذلك إحتجّوا وشرعوا في إشعال الثورة، غيرأن قوّات الجيش بقيادة أحمد باشا (سمّي الجزّار لبطشه الدموي) قمعت العصيان، واستطاعت فرض السيطرة على يفرن وفساطو ونالوت وغدامس سنة ١٨٤٣. وهنا نسج مكيدة لرؤساء القبائل حيث داهمهم الجنود وقتلوهم وأرسل إلى طرابلس رأس ٦٥ منهم. وفي ١٨٤٥ وما بعدها قامت إنتفاضة أخرى بقيادة إبن أخ غومة أو إبن عمّه ميلود، وقد فرّ من منفاه في البحر الأسود، ومنه إلى مالطا فجزيرة جربه، ولكن أحمد باشا أخمدها هي الأخرى، ولم تسلّمه فرنسا كما طالبت السلطات التركيّة. وفي سنة ١٧٤٧. وعندما كان أحمد الجزّار يتجوّل بالقرب من ككلة فاجأه الثوّار وقضوا عليه، ممّا جعل الجيش يخرج بحملة من طرابلس بقيادة بشير بك ويدمّر ككلة تدميرا كاملا، ثم أعدم ٢٤ من الثوّار وأرسل رؤوسهم إلى طرابلس. وفي سنة ١٨٥٢عاد غومة من منفاه إلى مطماطة في تونس، وكاتب والي طرابلس الغرب مصطفى نوري باشا كي يمنحه منصبا وراتبا كالسّابق،

---

١٢ حلّ محلّ مصطفى نجيب الذي شغل المنصب لمدة ثلاثة شهور فقط، تمكن خلالها من إنهاء النفوذ القرمانلي، إذ أن النزاع على الحكم داخل الأسرة القرمانليّة بلغ أوجه، واسفر عن الإطاحة بالأخوين (علي) الذي أزالته القوّات المحتلّة عن العرش ونفته مع عائلته إلى إسطامبول، وكان مؤيّدا من فرنسا ، ومحمّد الذي أصيب بالإحباط فانتحر، وكان مؤيّدا من بريطانيا.. أمّا رائف باشا فعيّن شقيقه مصطفى بك متصرّفا على بنغازي، الذي استولى بدوره على درنة وأوجلة في أكتوبر ١٨٣٥.

وحين رفض طلبه إستأنف الثورة وهاجم الحاميات التركيّة وألحق بها الهزائم خاصة في بلدة "الرّوميّة" حيث أخذ العديد من الأسرى، واستولى على المدافع وكميّة كبيرة من الذخيرة، ثمّ انطلق في زحفه حتى وصل قرقارش من ضواحي طرابلس، مسنودا من عرب السّاحل الذين انضمّوا إليه. وعندما تصدّت له القوّات التركيّة في جنزور، تمكنت من إرجاعه دون أن تحرز إنتصارا حاسما. ثمّ جاء إلى الحكم الوالي عثمان نظامي باشا فطلب من غومة أن يعلن الطّاعة دون أن يمنحه أي منصب. وفي ديسمبر ١٨٥٦ هاجم الوالي الثوّار بجيشه، وكان يرافقه القنصل الإنجليزي "هيرمين" فألحق الهزيمة بهم إلى أن تقهقر غومة إلى فساطو. ويبدو أن السكان سئموا وتضايقوا من إنتفاضاته وما سببتها لهم من دمار، فلم يسارعوا إلى دعمه كما في الماضي [١٣]، وحين آوى إلى ورغمة في تونس طارده باي تونس أيضا، فاضطرّ إلى التوجّه إلى الجزائر. وهناك وعده الجنرال الفرنسي "ديرفو" **Dervaux** بالمعاملة الحسنة إذا قام بتسليم أسلحته وانسحب إلى داخل الحدود، ولم تفلح رسالة توصية أرسلها إلى الجنرال قنصل فرنسا في طرابلس "بوتا". وعاد غومة أدراجه وتحصّن في نالوت في عام ١٨٥٧، وعندما راجت إشاعات بأنه سيتوجّه من هناك إلى غدامس وفزّان ومعه بقايا أتباع سيف النصر والطوارق، أرسل الوالي جيشا بقيادة "كتخدا مصطفى باشا" مسنودا بقوّة محليّة على رأسها "أحمد الأدغم" آغا مصراتة، وتمكن من نصب فخّ لغومة وهو يتحرّك صوب غدامس وأن يجهز عليه في هجوم مباغت إستعان فيه بثلاثمائة من الجنود الألبان- كانت فرقتهم تسمّى باش بوزق- جلبوا خصّيصا من أجل القضاء على التمرّد. وقاوم غومة بمن معه إلى النهاية حتى سقط قتيلا يوم ٣ مارس ١٨٥٨، وأرسل رأسه إلى طرابلس. [١٤]

وبذلك دامت ثورات غومة وقبائل الجبل الغربي التي هدّدت عاصمة الولاية أكثر من مرّة، ٢٣ عاما (من ١٨٣٥ – ١٨٥٨) من عمر هذا العهد الذي استغرق ٧٦ عاما. أي أن غومة- هذه الشخصيّة الأسطوريّة- جسّد ظاهرة التمرّد الدّائم لسكان الدواخل الذين كانوا ينئون من ثقل الضرائب الباهضة على مواردهم الشحيحة، مع تعرّض البلاد للجفاف والقحط ووباءي الطّعون والكوليرا [١٥] اللذين أهلكا عشرات الآلاف من الأنفس. كما يسّرت

---

١٣ ثمّة مثل يتداوله سكان طرابلس حتى يومنا هذا يقول "الضرب للمحاميد، والثناء لغومة" وهو مثل يطلق على الذين يضحّون من أجل شخص ولا ينال الشهرة والغنيمة إلا هو!

١٤ تعرّض جميع المؤرّخين لهذه الفترة من العهد العثماني الثاني لثورة هذا المقاتل العنيد، وقد اعتمدنا في الملخّص عنه على: "ليبيا منذ الفتح العربي إلى ١٩١١لإتوري روسّي ص ٣٦٦ – ٣٦٩ و"الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى لعبد الرحمن تشايجي" ص ٢٨ – ٤٣ و"طرابلس الغرب لمحمّد ناجي ومحمّد نوري" ص ١٩٠ – ١٩٧. والملاحظ تباين واختلاف بعض الأحداث وزمن وقوعها بين المراجع المذكورة والتي حاولنا التوفيق بينها. علما بأنها إعتمدت في أغلبها على تقارير القناصل الإيطاليين والأرشيف التركي والفرنسي.

١٥ إنتشر الطّاعون سنة ١٨٣٧. وينقل روسّي (ص ٣٦٢) عن تقرير لقنصل سردينيا أن ضحاياه بلغوا ٨٠٧٠٠ ضحيّة. كما انتشرت الكوليرا في طرابلس وضواحيها

هذه الظروف للقنصلين البريطاني والفرنسي لكي يمارسا التدخّلات والضغوط على الولاة. وكانت السفن البحريّة الفرنسيّة على وجه التحديد تكثر في تلك الحقبة من زيارة طرابلس، من حين إلى آخر، واستعراض قوّتها في ضغط وابتزاز واضحين للولاة المتعاقبين. ففرنسا كانت مؤيّدة لثورة غومة بحكم مطامعها في تونس المجاورة، بل سعى قنصلها عام ١٨٥٥ إلى أن يقنع الباب العالي لكي يقيم ولاية على رأسها وال من أفراد القرمانلي مقابل ضريبة يدفعها له الوالي بانتظام، وعلى أن توضع تونس تحت الحماية الفرنسيّة.[١٦]

ولئن أغفلنا التعرّض في هذا البحث لتلك الثورات بالتفصيل فإنّ القاريء، إضافة إلى المراجع التي أشرنا إليها[١٧]، فسيجد نبذا عنها بين ثنايا نصوص تقارير رحّالة وخبراء أجانب زاروا البلاد، وتجوّلوا في أنحائها، ثمّ عكسوا إنطباعاتهم عمّا رأوه رأي العين. ونعتقد أن ذلك يكفي في الإحاطة، ولأننا نريد أن نركز على بزوغ الحركة الوطنيّة الليبيّة الحديثة في قالبها العصري المنظّم، ولهذا سردنا بالتفصيل المكثف نشأة الحركة السنوسيّة بدأ من برقة الجزء الشرقي من ليبيا، وإنطلاقها في الجنوب والقبلة واصطدامها مع الغزو الفرنسي للوسط الأفريقي المتأخم لليبيا. ولأن السنوسيّة كانت حركة عقائديّة وتنظيما شاملا إحتلّ مكانته بين حركات اليقظة والإصلاح الإسلاميين طوال القرن العشرين المنصرم، إلى أن كوّنت دولة الإستقلال الحديثة.

وفي عهد أحمد راسم أيضا، والذي تطرّقنا إليه هنا، توتّرت خلاله العلاقات بينه وبين بعض الأعيان. وقد ظهر ذلك في برقيّات قاموا بإرسالها إلى الجهات العليا في إسطامبول تشكو منه وتندّد بتصرّفاته. ومن بينها برقيّة يقول نصّها "أهل الولاية أحرقهم (الوالي) بظلمه عشرة سنين. مأمور العدليّة والملكيّة يقلبهم الوالي كيفما شاء، وأعضاء الإدارة للبلديّة والعدليّة ينتخبهم بنفسه ويعزلهم، واستبداده يورث عواقب وخيمة". وفي برقيّة أخرى بتاريخ أوائل عام ١٨٩٠ جاء فيها "بناء على ما شاع عن والي الولاية أحمد راسم باشا بإخباريّته عن ميل الأهالي الولاية إلى الأجانب، قدّمنا عدّة أخباريّات إلى أعتابكم، وأرسلنا ذوات لتبليغ الأحوال الشفاهيّة فسافرو خفية". ومن بين هؤلاء الرّسل كان محمّد بوربعيّة المشار إليه في قضيّة سراج الدين، ولكنه لم يستطع أن يستقلّ الباخرة إلى إسطانبول بتاريخ ديسمبر ١٨٩٠، لأن الشرطة منعته من ذلك وهو على رصيف الميناء. ويبدو أن التدابير الإداريّة المشدّدة التي اتخذها الوالي بفرض الرّقابة ونشر المخبرين بسبب التوجّسات الأمنيّة الناشئة عن وجود الحماية الفرنسيّة في تونس المجاورة، قد

---

١٦ روسّي ص ٣٧٠

١٧ نحسب أن كتاب "ليبيا قبل تلإحتلال الإيطالي" للدجّاني قد وصف وعرض في دراسة موثّقة ومعمّقة، تلك المرحلة من حياة البلاد. وكتاب "ليبيا منذ الفتح العربي حتى ١٩١١" لروسّي قد غطّى كافة أحداث ووقائع التاريخ بتركيز مفيد طيلة تلك الحقب

ضايقت هؤلاء الأعيان. وإن كانت هذه الترتيبات تتفق مع السياسة المطبّقة في أواخر عهد السلطان عبد الحميد، ولذا لقيت دعما من إسطامبول التي مدّدت ولايته لفترة خمس سنوات أخرى، خاصة أنه إستطاع أن يتصدّى بحزم لقضيّة تمرّد أوّ إنتفاضة أخرى في الفترة ما بين ١٨٨٤ – ١٨٨٨ في إقصى الجنوب في فزّان. وقد قادها المدعو (الشريف) حميد الكيلاني وأخوه محمد. ومن واقع الوثائق التي أثبتت حدوث هذه الإنتفاضة.[١٨] أن الأخوين قاما ضمن جماعة مسلحة بشنّ هجوم على مقرّ الحكومة ببراك في وادي الشّاطئ، ثمّ جرت مطاردتهما لأنهما لقيا عطفا من أهالي المنطقة، الذين كانوا ينئون من الضرائب الفادحة. وزادت خطورة الإنتفاضة حين وصلت المطاردة إلى قرية البركات، فأشعلت ثورة لدى طوارق (الهوقار) هناك ضد السلطة العثمانيّة، وأعلن رؤسانهم (آق بكر – ومغاطه ومحمد – وتكروف بن كلاله) الخروج على الدولة. وفي تقرير أرسله قائمقام غات محمد الصافي والشيخ التارقي الشهير محمد أخنوخن إلى متصرّف فزان، جاء فيه :"تلقينا يوم السبت ٢٦ رجب رسالتكم المفيدة بإرسال مائة جندي من العساكر الشاهانيّة بقيادة اليوزباشي أحمد آغا، وذلك عقب الأخبار التي وردت بأن الهوقاريين يزمعون القدوم لمهاجمة غات، وأنهم مهتمّون باستنفار العربان. لقد وصل الجنود المرسلون وسررنا لقدومهم. إن تأكيد إزماع الهوقاريين على القدوم بلغنا من قبيلة منغساتن التي تلقته عن الأخبار الشفويّة والتحريريّة الواردة من غدامس. لأننا حسب أمركم إحتفظنا لمدّة ثلاثين يوما بعساكر الرديف، وإلى أن نتحقق من صحّة الخبر، ومن أجل ما يحتمل ظهوره من الشؤون، فقد أوقفنا سفر البريد وسنبعثه أليكم يوم الثلاثاء إن شاء الله". وفعلا حاصر الثوّار غات وطلبوا من الحامية التركيّة الجلاء عنها وإلا تعرّضوا للإبادة. ثمّ تعقدت الأمور وتشعّبت ودخلت إلى ساحة الصراع أطراف أخرى، مثل الشعابنة من الجنوب الجزائري، والطوارق هناك من الأزقر، فأتيحت الفرصة لمزيد من غارات النهب والسرقة على القوافل التي كانت تزاول التجارة بين غات وغدامس. وممّا ألهب الصراع وفاة الشيخ التارقي محمد أخنوخن حوالي سنة ١٨٨٤، فنشب النزاع حول من يخلفه، فإبنه أراد ذلك مخالفا التقليد المتبع بين الطوارق وهو أن "آل الأم هم أصحاب الزعامة والإحترام في كلّ شئ، فالذين لهم حقّ الوراثة هم فرع الأم" كما قال المؤرّخ الفرنسي جوتييه[١٩] وكما هي النتيجة في مثل حركات العصيان هذ، فقد جرى قمعها بالقوّة، إذ يستدلّ من برقيّة أرسلها أحمد راسم بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٨٩٢ ورد فيها "ظهور الشريف الكاذب المتمهدي بالشّاطيء في فزان والقضاء عليه وعلى حركته التمرديّة". وقبل ذلك بسنتين

---

١٨ كشف عنها الدجّاني في كتابه المذكور سلفا، إعتبارا من ص ٣٨٧، وهي ضمن "مجموعة وثائق أدهم" التي اطلع عليها في دار المحفوظات التاريخيّة بطرابلس، وفصّل في سردها طويلا.

١٩ الدجّاني مرجع سابق ص ٣٩٠..

جرى القبض على أخيه الشريف محمّد عندما جاء متخفيّا إلى مرزق، وتعرّف عليه أحد الضبّاط[٢٠]

ويستشفّ، من جميع هذه الأحداث والتحرّكات أن تأثيرات أجنبيّة بدأت تتسلل إلى البلاد، مع إرهاصات أخذت تلوح من الدول الأوربيّة (إيطاليا وفرنسا وبريطانيا)، وتنبئ بمطامع إستعماريّة وسباق بينها للإستحواذ على هذه البقعة المتبقيّة تحت السلطة العثمانيّة في الشمال الإفريقي. وفي هذا الصدد نقرأ ما ذكره المؤرّخ كاكيا، عن قيام حسّونة باشا أحد أحفاد الأسرة القرمانليّة، عام ١٨٩٠ بإجراء "مفاوضات مع الإيطاليين، مستغلا الشعور المهيمن بالقلق. وكان إقتراحه باختصار أن تفرض الحكومة الإيطاليّة ترتيبات كالتي بين فرنسا وتونس. وأعطى الوعد بالمساعدة شريطة أن يعود إليه عرش أجداده تحت الحماية الإيطاليّة. غير أن الإيطاليين كانوا في ذلك الوقت منشغلين باحتلال أريتريا والإستقرار فيها، ولم يكونوا على استعداد للخوض في مغامرالت أخرى" [٢١]ومن هنا فإذ تعكس مثل هذه الأقوال الشّائعة آنذاك ما كان يحيق بالبلاد من أطماع، فلا يستغرب فرض الرّقابة ومتابعة تحرّكات الأعيان من قبل السلطة، وما أشرنا إليه من جأرهم بالشكوى لدى الباب العالي.

من هذا العرض المختصر الذي لخّصنا فيه نماذج من الحراك السياسي السريّ، والتي تعتبر الأولى من نوعها في المجتمع المدني الليبي تحت الحكم العثماني، نستخلص ما يلي: إن الفترة التي انبثق فيها هذا الحراك السياسي ذو التوجّهات الإصلاحيّة (أوائل١٨٨٢) ، كانت متزامنة مع حركة اليقظة العربيّة في المشرق العربي (جمال الدين الأفغاني ومحمّد عبده ١٨٨٢ – ١٨٨٥)، وفي الجوار الليبي إحتلّت فرنسا تونس (١٨٨١) واحتلّت بريطانيا مصر (١٨٨٢). بينما كانت السنوسيّة تخوض الكفاح المسلّح ضد التوغّل الفرنسي في السودان الأوسط، كما أوضحنا في السرد.

## ميلاد الحركة الليبراليّة في تركيا

أمّا في اسطامبول عاصمة الخلافة، فقد هبّت رياح التغيير والتحديث، فتولى مدحت باشا الصدارة العظمى (رئلسة الوزارة) في الفترة من ١٨٧٦ – ١٩٠٩. وقد عهد إليه السلطان

---

٢٠ الدجّاني نفس المرجع، ويذكر أن نعت الشريف حميد في مراسلات قائمقام عات محمّد الصافي وصل غلاى "الشقيّ الزنديق المفسد الملعون الفاجر الفاسق عدو الله ورسوله والدين والدولة الكذّاب الخبيث الكافر"! كما أن القائمقام المذكور لقي حتفه في أحدى معارك العصيان.

٢١ "ليبيا خلال العهد العثماني الثاني" – مرجع سابق- ص ٤٦

عبد الحميد الثاني بإعداد دستور للبلاد في غمرة صراعات حاقت بالإمبراطوريّة من كل جانب، وشهدت مؤامرات الدول الأوربيّة وانتفاضات شعوب البلقان. وفعلا نشر الدستور في ٢٣ ديسمبر ١٨٧٦ تحت إسم "قانون أساسي" يحتوي على ١٢ قسما و١١٩ مادّة وهو مستوحى من الدستور البلجيكي. وبموجبه سُمّي جميع رعايا الدولة بالعثمانيين مع الإعتراف بحريّتهم الشخصيّة، واعتبار الإسلام دين الدولة على أن تعترف الدولة وتتولى حماية المذاهب والأديان الأخرى، وإطلاق حريّة الصحافة في إطار القانون، وإقامة التمثيل الشعبي ضمن مجلسين أحدهما للنوّاب (المبعوثان) منتخب، والآخر للشيوخ (الأعيان) ويعيّن أعضاءه السلطان. ومدّة المجلسين أربع سنوات مع منح أعضائهما، الذين يمثلون كافة العثمانيين، الحصانة ضدّ الإضطهاد بسبب آرائهم ومواقفهم. وأنشأ محكمة عليا يُختار أعضاؤها من الأعيان والمستشارين القانونيين، ومن صلاحيّتها مقاضاة الوزراء، وأن يسيّر الحكم في ولايات الإمبراطوريّة على أساس اللاّمركزيّة.

ولكن الأمور في البلقان أضطربت، وخاصّة في بلغاريا ورومانيا والبوسنه والهرسك، وتدخّلت روسيا بالقوّة العسكريّة فزحفت قوّاتها حتى أدنة. ونتيجة لاستنفار بريطانيا وغيرها إنعقد مؤتمر برلين عام ١٨٧٧، وفيه فقدت تركيا كثيرا من الأراضي، واستحوذت النمسا على البوسنه والهرسك. وهكذا أصبح مدحت باشا ضحيّة لهذه التطوّرات فحوكم بتهمة الخيانة العظمى لأنّه أقنع السلطان بالإعتماد على الدول الغربيّة التي خذلته في آخر المطاف، ممّا اضطرّه إلى الهرب والإلتجاء إلى القنصليّة الفرنسيّة في أزمير سنة ١٨٨١، ولكن القنصليّة سلمته إلى السلطات مقابل وعد منه بألاّ يقتله، ومن ثمّ جرت محاكمته مرّة أخرى بتهمة قتل السلطان السّابق عبد المجيد (والد عبد الحميد)، فصدر عليه الحكم بالنفي إلى الطّائف بالحجاز. وبذلك إستغلّ السلطان عبد الحميد فرصة تدهور أوضاعه في الجبهات الحربيّة، فجمّد الدستور الذي شعر بأن سريانه قلّص من سلطاته وساعد على زعزعة عرشه. كما قرّر السلطان حلّ البرلمان بمجلسيه في ١٣ فبراير ١٨٧٨ لأنّه استجاب لرغبة مدحت باشا في شنّ الحرب في غير وقتها وبدون استعداد لها؛ وبهذا تعطّلت الحياة النيابية لأكثر من ثلاثين عاما، أي أنها لم تعش إلاّ عاما واحدا فقط. ولم يجتمع البرلمان بعد حلّه، ولكن أعضاءه استمروا في تقاضي مرتباتهم بصورة رسمية مدى الحياة. ولو أن تجميد الدستور لم يعن إلغاءه، بل استمر نشره سنويّا في الجريدة الرسميّة للدولة طيلة ٣١ عاما متوالية دون انقطاع، ولكن دون أن تطبّق أحكامه.

ولمّا أصبح السلطان عبد الحميد يدير دقة الحكم بصورة شخصية دون مجلس نيابي، وفي ظلّ دستور مجمّد كان يمنع تدخّله المطلق في شنون الحكومة؛ لهذا وسم بصفة المستبدّ

والديكتاتور؛ إذ اندفع في تطبيق سياسة صارمة مثل منع الحريّات والمراقبه الشديدة على المطبوعات ونشر الجواسيس في كل مكان، وربط جميع مؤسّسات الإمبراطورية بشخصه، غير أنه لم يستخدم العنف الدموي الذي درج عليه السلاطين والحكّام العثمانيين في الحقب الماضية، وظلّ عبد الحميد الثاني بعيدًا عن سفك الدماء أو أسلوب الاغتيالات وتصفية خصومه، وكان لا يلجأ إلى عقوبة السجن إلا في القليل، ثم يغيّرها بالنفي. ولم يصدّق خلال حكمه الطويل إلا على خمس عقوبات إعدام فقط، وهي أقل عدد من عقوبات الإعدام في تاريخ سلاطين تركيا. ولم يتدخّل الجيش في الشئون الداخلية، وإن اعتمد السلطان على تحريّات الأمن التي قامت بالعديد من التجاوزات.

ادى كل ذلك الى قيام منظمات سريّة بين المثقفين العثمانيّين إنتشرت في مختلف المدن التركية واتخذت إسم تركيا الفتاه رمزا لها. وأعلنت أن هدفها هو مقاومه إستبداد عبد الحميد الثاني وإجباره على إعادة العمل بدستور مدحت باشا المعطّل. وقد برزت من بين أعضاء تركيا الفتاه جمعية أطلق عليها إسم "الإتحاد والترقي" التي تأسّست عام ١٨٨٩ في المدرسة الطبيه العسكريه، ثمّ وجدت لها أنصارا بين المثقفين في المعاهد الأخرى. ولكن سرعان ما اكتشف جواسيس السلطان أمرها عام ١٨٩٧، فُنفي أعضاؤها البارزون إلى البلدان القصيّة التابعة للامبراطوريّة – ومن بينها ليبيا كما رأينا في الحديث عن الغزو الفرنسي للسّودان ومقاومته- غير أن معظمهم إستقر في عواصم الدول الاوروبيه وخاصّة في باريس، حيث تشبّعوا بشعارات الثورة الفرنسيّة (حريّة، إخاء، مساواة).

وفي عام ١٩٠٦ نقلوا مقرهم الى داخل الإمبراطوريّه العثمانيّه، واتخذوا من مدينة سالونيك في اليونان التابعة لها مركز إنطلاق لنشاطهم في مناهضة حكم السلطان عبد الحميد.

وعلى الناحية المضادّة تحرّكت قوى محافظة تتهم الاتحاديّين بالخروج على مبادئ الإسلام، ومخالفة الشريعة وتحقير رجال الدين. وقد تمثلت هذه القوى بمنظمة تألفت في اسطانبول وأطلقت على نفسها إسم (اتحادي محمّدي جمعيتي) أي جمعيّة الإتحاد المحمّدي. ورغم مظهرها الديني، إلا أنها كانت ذات أهداف سياسيّة لمقاومة ثورة تركيا الفتاة وجمعيّة الإتحاد والترقي. ومن بين زعمائها كان: حمدي جاويش وواعظ إسطانبول درويش وحدتي. وقد تركزت دعوة الجمعية على المناداة بإبطال (الدستور) لأنه يخالف في نظرها الشريعة الإسلامية. وفي ١٣ أبريل ١٩٠٩ قاد حمدي جاويش تظاهرة في ميدان أيا صوفيا في اسطانبول من عدد من الجنود وطلبة المدارس الدينية وهم يهتفون: "شريعت إيسترز" أي: "نريد الشريعة، نريد الشريعة". وقد حاصر المظاهرون البرلمان وأعلنوا مطالبهم التي كانت تتلخص في الدعوة إلى استقالة وزارة حسين حلمي وتطبيق

الشريعة ونفي أعضاء الاتحاد والترقي من الخارجين على الشرع الشريف. ثمّ استقالت وزارة حسين حلمي وخلفتها وزارة توفيق باشا، وهرب معظم قادة جمعية الاتحاد والترقي وقُتل عدد منهم في اسطانبول. ولكن الكتل السياسية الأخرى المؤيدة للدستور سرعان ما تداركت الموقف، وأعلنت تشكيل تجمع عام باسم (جمعية الاتحاد العثماني) ضم بعض النواب، وجماعة العلماء، وأخذت تنادي بالحفاظ على الدستور. وأبلغ محمود شوكت قائد حامية مقدونيا إسطانبول في ١٦ أبريل ١٩٠٩، بأنه عائد إليها لإقرار النظام، وأنه سيبذل قصارى جهوده في سبيل المحافظة على الدستور. ثمّ تحرّك من سالونيك يرافقه كل من أنور باشا (وسيُعرف في ليبيا عشيّة الغزو الإيطالي لها وقيادته للمقاومة في الجبل الأخضر، ثم تسليمه هذه القيادة للسيّد أحمد الشريف) ونيازي، وهما من كبار قادة جمعية الإتحاد والترقي، ودخل العاصمة وأصدر بيانات عامة بتوقيع قائد الجيش الثالث، أشار فيها إلى "أن الجيش قد اتخذ الإجراءات التي تحول دون انتشار الحركات الرجعيّة إلى الولايات العثمانية"، وتعهد بالمحافظة على الأمن والإنضباط، وتقديم، الأشخاص المسؤولين عن الإضطرابات إلى المحاكمة "لمحاسبتهم على الدماء البرينة بموجب الشرع الشريف". ثمّ أخذت جمعية الإتحاد والترقي، تنادي بالويل والثبور قائلة:"إن السلطان عبد الحميد يريد أن يمحو الدستور، ويفتك بحماته وإبطاله، وإنه وراء تلك النشاطات الرجعيّة، ليسترد ماكان يتمتع به من الحكم المطلق". وفي ٢٧ أبريل ١٩٠٦ إجتمع مجلس الأعيان والمبعوثان في جلسة مشتركة قرّرا فيها خلع السلطان. وقد ندب الثائرون أربعة مبعوثين لتبليغ السلطان بقرار العزل، وهم: يهودي وأرمني وألباني وجرجي، وإجلاس أخيه محمد رشاد (١٩٠٩- ١٩١٨) باسم السلطان محمد الخامس على عرش الدولة العثمانية، ونفي السلطان السابق إلى سالونيك. وبذا أصبح الإتحاديّون، بعد خلع عبد الحميد، السلطة الحقيقية في البلاد.

ظهرت خلافات بين اعضاء تركيا الفتاه في البرلمان حول أسلوب حكم الامبراطوريه فقد نادت فئه منهم والذين سُمّيوا بحزب الحرية والائتلاف، بالحكم اللامركزي وبمنح الأقليّات نوعا ما من الحكم الذاتي. أمّا الأكثريّه من أعضاء البرلمان وهم من أتباع جمعيّة الإتحاد والترقي فأيّدت فكرة المركزيّة الشديدة في حكم الإمبراطوريّة، ورأت أن الحل الوحيد لمشكلة القوميّات في الدولة هو تطبيق سياسة التتريك، أي فرض الحضارة والثقافة واللغة التركيّة على رعايا الإمبراطوريّة غير الأتراك، وخاصّة على العرب الذين كانوا يمثلون غالبيّة الرعايا. وكان الدافع إلى هذه السياسة هو التعصّب القومي التركي، فيما تحوّل بعد ذلك إلى الشّوفينيّة الطورانيّة، الأمر الذي جرّ وراءه الإنتفاضات في أنحاء الإمبراطوريّة، ومن أتونها نبتت بذور القوميّة العربيّة في المشرق كما رأينا.

لقد كشف الكثير من المؤرّخين- وأغلبهم من العرب- أن هذه التبدّلات الدراماتيكيّة في بلاط الباب العالي ونظام حكمه، تعود إلى خطّة تآمريّة أوحت بها دوائر يهوديّة صهيونيّة، كانت تتربّص لتنفيذ مشروعها في فلسطين منذ ذلك الوقت. ويعزو هؤلاء المؤرّخون خطّة هذه الدوائر للتخلّص من السلطان عبد الحميد الثاني، إلى قيامه بعرقلة تكوين الدولة القوميّة لليهود.

فقد كان أول اتصال بين "هرتزل" رئيس الجمعية الصهيونية، والسلطان عبد الحميد، جرى بعد وساطة قام بها سفير النمسا في إسطانبول، في مايو ١٩٠١ حيث عرض هرتزل عليه توطين اليهود في فلسطين. وفي المقابل ينال منهم في الحال عدة ملايين من الليرات العثمانية الذهبية كهدية، مع إستعدادهم لإقراض الخزينة العثمانية، التي كانت تنوء تحت وطأة الديون، مبلغ مليوني ليرة أخرى. وقد أدرك السلطان أن هذه العروض هي بمثابة رشوة من أجل تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين، تتمّ تدريجيّا بتشكيل أغلبيّة سكانيّة فيها، ومن ثمّ سيطالبون بالحكم الذاتي مستندين إلى دعم الدول الأوروبية. وقيل إن السلطان أخرجه من حضرته بصورة عنيفة.

ويضيف المؤرّخون إلى ذلك أن نفوذ هذه الدوائر اليهوديّة الصهيونيّة تسللت داخل منظمة "تركيا الفتاة" منذ أن تكوّنت في سالونيك المعروف عنها أنها موطن للجاليات والعناصر اليهوديّة في اليونان، بل ورد ذكرها كمركز للمحافل الماسونيّة. وذلك بواسطة "الدونمة" وهي كلمة تركية تعني العودة أو الرجوع، أطلِقت على فئة من اليهود سكنوا المناطق الغربيّة من الدولة العثمانية، وتبنّوا دعوى الحاخام اليهودي في أزمير (سبْتاي زيفي) الذي ادّعى أنه المسيح المنتظر، فاعتُقِل، وأنقذ نفسه بالتظاهر بالإسلام، ثم أرسل إلى أتباعه تعميماً يعلن فيه عن إسلامه، وأنه سيستمر في مهمّته بالتكيُّف مع الوضع الجديد، ولكن تحت جُبَّة وعمامة! ثم أصبحت كلمة دونمة إصطلاحاً يعني: المسلم ظاهراً، اليهودي فعلاً وباطناً.

وقد لعبت جماعة الدونمة دوراً هاماً ورئيسياً في إضعاف الدولة العثمانية، وازداد نشاطهم بعد انقلاب عام ١٩٠٩، ثم عندما أعلنت الجمهوريّة العلمانيّة التركيّة.

ويسوقون للتدليل على توغّل هذا النفوذ في صفوف جمعيّة الإتحاد والترقي مذكرة أرسلها السفير البريطاني في اسطانبول إلى وزارة خارجيّته بتاريخ أغسطس ١٩١٠، جاء في نصّها

"إن لجنة الاتحاد والترقي تبدو في تشكيلها الداخلي تحالفا يهوديا - تركيا مزدوجا، فالأتراك يمدّونها بالمادة العسكريّة الفاخرة ويمدّها اليهود بالعقل المدبّر، وبالتدبير وبالمال

وبالنفوذ الصحفي القوي في أوروبا. وكما يتضح من الكتابات الصهيونيّة منذ "الثورة"، فإن العالم اليهودي يبدو وقد تحوّل بناظريه إلى بلاد الرّافدين (العراق) على أنها أصلح أرض مناسبة لاستعمار اليهود، وتكوين دولة يهوديّة ذات حكم ذاتي.

إن اليهود الذين يبدون الآن في موقف الملهم والمسيطر على الجهاز الداخلي للدولة، يعملون على السيطرة الاقتصادية والصناعية على تركيا الفتاة، ويبدون مصمّمين على ألا يبدأ أيّ مشروع هام في العراق دون إسهامهم فيه، بل دون سيطرتهم عليه. ولكي يصل اليهود إلى مكان النفوذ في مراكز النفوذ في تركيا الفتاة، فإنهم يشجّعون الإتجاهات القوميّة التركيّة. وهذان العنصران يشكلان تزاوجا قويّا مميّزا ينبغي على كل من يهتمون بالعراق أن يأخذوه في الاعتبار.

وفي هذا الشأن فإني ارفق نسخة من ثلاث مقالات ظهرت مؤخّراً في "تركيا الفتاة" **Jeune Tuerc** وهي صحيفة تنطق بلسان اللجنة، وهي مثل صحيفة "فراي بريس" التي تصدر في فيينا ويموّلها ويشرف عليها اليهود." [٢٢]

---

٢٢ نقلا عن Britsh Documents the origen of war 1898-1914- London hmso,vol.x part II No.1 في كتاب د. حامد سلطان "المشكلات القانونيّة المتفرّعة عن قضيّة فلسطين